الإيديولوجية والشخصية – مميزات الإنتخابات الإسرائيلية 2009

المركز البريطاني للدراسات اليهودية

نقاط أساسية

- كان الإنقسام الإيديولوجي في الحياة السياسية الإسرائيلية ما بعد 1967 يتعلق بعما إذا كان يجب تسليم الأرض مقابل السلام وكيف.
- أجبر إنهيار عملية السلام في العام 2000 وإندلاع الإنتفاضة الثانية كل من إيديولوجيي الجناحين اليميني واليساري الى التساؤل حول مواقفهم.
- تسعى الأحزاب "السائدة" الى إجتذاب أصوات من خلفية وسطية مرهقة. فهذه الأحزاب تقوم بالتقليل من أهمية المواقف الإيديولوجية وتقود حملتها على أساس القوة النسبية لقادتها.
- كان هناك دوماً أحزاب في النظام تمثل المصالح الضيقة لقطاعات محددة من المجتمع. لقد أعطاها النظام الإنتخابي لإسرائيل دوراً قوياً في تشكيلة الحكومة.

مقدمة: الإنقسام اليميني – اليساري الكلاسيكي في إسرائيل

في إسرائيل، صديق لعائلة يتم تقديمه للمرة الأولى الى طفل مولود حديثاً. فيسأل مبتسماً، " حسناً، هل هو يميني أم يساري؟" إنها دعابة تشير الى المدى الذي تحدد فيه السياسة الهوية في إسرائيل، لكنها في هذه الإيام تعتبر قديمة بعض الشيئ. فالإنقسامات القديمة لليمين واليسار لا يزال بالإمكان ملاحظتها، لكن في هذه الإنتخابات، تحاول كل الأحزاب الكبرى توجيه الدفة بعيداً عن المواقف الإيديولوجية الصلبة بإتجاه منطقة ضبابية على الخريطة الإنتخابية تدعى "الوسط".

عندما إستولت إسرائيل على الضفة الغربية في حرب الأيام الستة عام 1967، وجهت الكتل السياسية الكبرى نفسها بإتجاه السؤال التالي: ما إذاكان عليهم تسليم الأرض المستولى عليها مقابل السلام وكيفية ذلك. فكتلة الجناح اليميني، التي إندمجت في النهاية مع مجموعة تدعى الليكود، أرادت الإحتفاظ بالأراضي المستولى عليها. أما كتلة الجناح اليساري، التي إندمجت لتشكل حزب العمال، فكانت، وبشكل واسع، أكثر دعماً لمبدأ صنع تسويات الأرض مقابل السلام مع جيران إسرائيل العرب.

لقد كان بروز وإختفاء أحزاب وفئات صغيرة داخل وخارج الكتل الرئيسة حدثاً شائعاً في الحياة السياسية الإسرائيلية، إلا أن هذا الأمر ترك، ولا يزال، الإنقسام اليميني – اليساري واضحاً ومحدداً على الخارطة السياسية لسنوات عدة. مع ذلك فإن الإنقسام لم يكن إنقساماً واضح المعالم بين الحمائم والصقور. فالمعسكر اليساري حافظ على جذور قوية ضمن جيش الدفاع الإسرائيلي و تباهى بإلتزام لا تردد فيه بالدفاع عن الأمة. وكانت حكومة الجناح اليميني، بظل مناحيم بيغن الليكودي، هي التي سلمت صحراء سيناء مقابل السلام مع مصر.

لقد كان مصير الضفة الغربية هو الأكثر حساسية عاطفياً وإستراتيجياً، والتي كل ميل منها مُشبَّع بالتاريخ اليهودي، مصدر الإنقسام الأقوى. وكما هو الحال بالنسبة لتعريف اليمين واليسار للمعسكر الصهيوني العلماني السائد، فقد أصبح هذا الأمر(مصير الضفة الغربية) قضية ذات أهمية مركزية بالنسبة للمعسكر الديني – الوطني ("knitted kippa")

أيضاً. فغالباً ما كانت الأحزاب الدينية الوطنية شريكة في إئتلاف مع حكومات يسارية وصولاً حتى أواخر السبعينات. لكن منذ ذلك الحين ، أصبح المعسكر الديني الوطني، وبشكل متزايد، مرتبط بحركة إستيطان في الضفة الغربية، ما جعل هؤلاء شركاء غير محتملين في حكومة ذات خط يساري.

البعد الإثني

حيث أن الحياة السياسية الإسرائيلية فيها هذا الإنقسام اليميني – اليساري، فإنه لم يكن، مطلقاً، خطاً إنقسامياً واحداً هو الذي حدد هيئة الناخبين كما هو الحال في بريطانيا. فمنذ تأسيس الدولة في العام 1948، كان المجتمع الإسرائيلي مبنياً بما يشبه كعكة من طبقات، ذات طبقات أفقية دينية وإثنية مختلفة. فمكونات الكعكة كانت تتغير على الدوام، في الوقت الذي إستوعبت فيه البلاد مهاجرين من أجزاء مختلفة من العالم. إذ تدفق مئات آلاف اليهود الأوروبين الأشكيناز الى فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية؛ أما اليهود السفارديم من أصل شرق أوسطي فقد جاؤوا بأعداد كبيرة مشابهة بعد تأسيس إسرائيل. وقد وصل ما يقرب من مليون يهودي من الإتحاد السوفياتي السابق في التسعينات.إضافة الى ذلك، كان سكان إسرائيل المتنوعين من المواطنين العرب وأقليات أخرى جزءاً دائماً وثابتاً من الصورة.
بالنتيجة، كان هناك، على الدوام، مجموعات ضمن المجتمع الإسرائيلي كانت مصالح فئاتهم أكثر أهمية من القضايا الإيديولوجية الكبرى للأرض والسلام.هذا هو السبب الذي لأجله، منذ تأسيس الدولة في 1948، كان هناك أحزاب في الكينيست تمثل العرب والمتشددين اليهود ("القبعات السود" أو "الهاريدي"). ففي أوائل الثمانينات، تم تشكل حزب شاس ليضيف الى هذا الخليط حزباً يمثل اليهود المتدينين ذوي خلفية شرق أوسطية. وبعد التدفق الهائل لما يقرب من مليون يهودي من الإتحاد السوفياتي السابق في التسعينات، تشكلت أحزاب متتالية لتمثل مصالحها، آخرها " إسرائيل بيتنا". وبسبب النظام الإنتخابي النسبي المباشر لإسرائيل، فقد نجحت هذه الأحزاب الصغيرة الممثلة لمصالح فئوية في الحصول على حصة هامة من مقاعد الكنيست الـ 120، وكانت قادرة على الحصول على تنازلات لناخبيهم مقابل دعم الأحزاب الرئيسة في الحكومة. هذه الأحزاب ذات القاعدة الفئوية لم تكف عن إتخاذ مواقف بشأن قضايا السلام – الأمن، إلا أن مواقفها مالت لأن تكون أكثر مرونة.

كامب ديفيد 2000، الإنتفاضة الثانية و تحطيم الإنقسام الإيديولوجي

في الـ 15 عاماً مضى، منذ توقيع إتفاق أوسلو، تغيرت الصورة بشكل هام. فعندما صافح إسحق رابين و شيمون بيريز عرفات في حديقة البيت الأبيض وإعترفا بمنظمة التحرير الفلسطينية، حركوا العملية بإتجاه تحديد المصير الفلسطيني. لقد بدأ الأمر بتسليم السيطرة على المراكز السكانية الفلسطينية في غزة والضفة الغربية لسلطة فلسطينية متشكلة حديثاً. حتى أن حكومة بنيامين نتنياهو التي جاءت الى السلطة بعد إغتيال رابين لم توقف هذه العملية تماماً، مطرية إتفاقية "واي ريفر" التي دفعت قدماً بإعادة إنتشار القوات الإسرائيلية من المراكز السكانية الفلسطينية في العام 1988. وبلغت العملية ذروتها عندما قبل إيهود باراك، عند رئاسته لحكومة يسارية، إقتراحات كلينتون لإسرائيل لجهة تسليم السيطرة على معظم الضفة الغربية وغزة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وقد أعتبر عرض باراك بمثابة لحظة الحقيقة لسؤال إيديولوجي كان قد قسَّم إسرائيل لعقود: هل بالإمكان، وهل يجب، مقايضة الأراضي مقابل السلام؟
عندما رفض عرفات العرض وأطلق الإنتفاضة الثانية - صراع قاد، الى حين موت عرفات في 2004، الى مقتل 1000 إسرائيلي و 3000 فلسطيني - فإنه (أي عرفات) أضرَّ بمصداقية معسكر السلام في إسرائيل. إلا أن الإنتفاضة الثانية أوضحت أيضاً بأنه لم يكن ممكناً عملياً بالنسبة لإسرائيل المحافظة على أمنها بينما تستمر بممارسة سلطتها على السكان الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. كانت العملية مكلفة جداً بالنسبة لإسرائيل، كما بدا، مع ذلك، بأن بإمكان السكان الفلسطينيين - العرب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية تجاوز عدد السكان اليهود في المستقبل، ما يعرض للخطر شرعية إسرائيل كدولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية.

ثورة شارون

لقد رمز التحول الشخصي لرئيس الوزراء آرييل شارون في فترة رئاسته الوزارية من العام 2001الى 2005 الى التمزق الذي حصل وبدا شكله في سياسة وحزب جديدين. وكونه كان سابقاً مؤيداً بارزاً لبناء المستوطنات والمحافظة على الأرض لحماية إسرائيل، فقد أدرك شارون بأن حلم "إسرائيل الكبرى" بالسيطرة، بشكل دائم والى الأبد، على كل الأراضي لم تعد الطريقة للمحافظة على أمن إسرائيل. لقد إستحضر درسين من سنوات ما بعد كامب ديفيد: بأنه لم يكن

هناك من شريك فلسطيني وبأن إسرائيل لم يعد بإمكانها، بعد الآن، السيطرة على السياج الأمني الذي يقسم إسرائيل عن الضفة الغربية، محتفظاً بمعظم المستوطنين في كتل إستيطانية كبرى قريبة من الخط الأخضر على الجانب الإسرائيلي، وسحب جميع المستوطنين لإسرائيليين من غزة ومن جزء من الضفة الغربية. هذا الأمر أدى الى إنقسام اليمين الإسرائيلي الى معسكرين، أولئك الذين تقبلوا تنبؤات شارون وأولئك الذين لم يتقبلوها. وإنضم أتباع شارون، إيهود أولمرت وتسيبي ليفني، وهما الأبرز في المعسكر الأول، الى شارون في تشكيله لحزب كاديما. وبينما أصبح شارون فاقداً للأهلية شخصياً قبل إنتخابات 2006، فقد تم إنتخاب الحزب مع سياسة الإستمرار بعملية الإنسحاب الأحادي من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، في حين التمسك بالكتل الإستيطانية الكبرى القريبة من الخط الأخضر.
لم يحظوا مطلقاً بالفرصة لتنفيذ الخطة. فالإنسحاب الأحادي فقد مصداقيته مع حرب لبنان الثانية وصعود حماس الى السلطة في الأراضي الفلسطينية، خاصة في غزة. وبينما تظل الفرضية الأساسية بأن مشروع إسرائيل الكبرى قد أخذ مساره، فإن إلتزام كاديما المميز بإنسحابات أحادية أخرى قد ذوى وذبل. ففي الماضي، لم تصمد أحزاب الوسط في إسرائيل.

الإفتقار الى خيارات سياسية واضحة تجعل التركيز على الشخصية

في السياق الإنتخابي الحالي، ومع الهيئة الناخبة الإسرائيلية المرهقة بسبب الصراع وإخفاقات الماضي، تتجنب الأحزاب الكبيرة ذات الأجندة الوطنية تصنيفها على أنها يمينية أو يسارية. فالأحزاب الرئيسة تحاول إجتذاب أصوات الأرضية الوسطية، كما تقودها الإستطلاعات بالنسبة لكيفية صياغة رسائلها. وبينما الوسط غير ثابت، فإن لمحة خاطفة الى بعض إستطلاعات الرأي الأخيرة تعطي بعض الإشارات بما يتعلق بموقعها العام. وبحسب مسح نُشر في كانون أول من قبل باحثين في جامعة القدس العبرية، فإن 69% من الإسرائيليين يدعمون و 28% يعارضون الإعتراف المتبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني كجزء من إتفاق دائم للوضع. إلا أن المسح الذي فوضت القيام به مبادرة جنيف في تموز وجد بأن 34% يؤمنون بإمكانية التوصل الى إتفاق حول الوضع الدائم مع الفلسطينيين لإنهاء الصراع بينما 62% لا يؤمنون بذلك.
بالنتيجة، فإن الأحزاب السياسية الرئيسة لإسرائيل تظهر إلتزاماً بعملية السلام، لكنها تتجنب أن تكون ملتزمة جداً بشأن النتيجة النهائية. وقد تحدث بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود، عن إستمرار محادثات السلام مع الفلسطينيين وأهمية التطور الإقتصادي الفلسطيني، ووعد بعدم إنشاء مستوطنات جديدة. كما أنه قام بكل ما يمكن لمنع المرشحين اليمينيين المتطرفين من الهيمنة على قائمة حزب الليكود. في هذه الأثناء، فإن زعيم حزب العمال إيهود باراك، وزعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني، المرتبطان بوضوح أكثر بعملية السلام وبالإيمان بالقيام بتنازلات عن الأراضي، مراقبان بشأن موقفهما من عملية السلام، لكنهما يظهران ويؤكدان على إلتزامهما بالأمن الإسرائيلي. وقد عمل إيهود باراك بالتحديد على هذه النقطة كوزير للدفاع في العامين الماضيين. فإذا ما وصلت عملية أنابوليس الى شكل من أشكال النهاية، وإذا ما كان الفلسطينيون متحدون خلف قيادة ملتزمة بعملية السلام، لكان دينامو الإنتخاب عندها مختلفاً جداً. فالشعب كان ليجد نفسه يصوت في عملية إنتخاب محددة بإتفاق مع الفلسطينيين كان موجوداً على الطاولة. لكن مع الفلسطينيين المنقسمين والظروف البعيدة عن النضوج لعقد إتفاق، فإن القادة الرئيسيين مطوقين ومقيدين.
إن دليل الحقيقة الأقوى بأن الأحزاب الرئيسة تقلل من أهمية أية أرضية إيديولوجية مميزة هو المدى الذي تقود فيه هذه الأحزاب حملتها، أولاً وقبل كل شيئ، على أساس الصفات الشخصية لقادتها. فبينما توقفت الحملة تماماً تقريباً خلال عملية "الرصاص المصبوب"، فإن الأحزاب كلها تتترس وتعد العدة الآن لدفعة نهائية. فتسبي ليفني تقود حملتها بشأن سمعتها بخصوص الصدق والشرف، كما أنها، وعن وعي، تنزع ورقة من أجندة "التغيير" لحملة أوباما مع ملصقات تعلن للملأ: "تسيبي ليفني، نوع مختلف من القادة". أما إيهود باراك فقام بجهد إستثنائي لتخطي سمعته كمفتقر للدفء والمحبة بسلسلة ملصقات تعلن" إنه ليس لطيفاً/جذاباً / صديقاً وفياً/ سائراً مع الموضة؛ إنه قائد"، وهو الآن يبني على مصداقيته في حقيبة الدفاع بشعار " باراك: في لحظة الحقيقة". وبدأ نتنياهو مع شعار " بسبب الحاجة لإدارة الدولة"، وهو الآن يقود حملته مع خط الشعار "قوي بالأمن، قوي بالإقتصاد". وحتى حزب " ميريتس"، المتموضع بقوة بالشق الإيديولوجي الى يسار حزب العمال، كان داخلاً في العمل، معلناً "جوماس(لقب زعيمهم حاييم أورون) – لقد ظننت أنه لم يعد لدينا قادة آخرين كأولئك".
نتيجة أخرى للإفتقار الى القضايا الشقاقية الكبيرة المهيمنة على الأجندة هي أن المجال مفسوح أمام شخصيات أكثر إثارة للجدل للإمساك بالأجندة بمواقف تحريضية بشكل مدروس. فأفيغدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" للمهاجرين

الروس، على سبيل المثال، لديه حملة تركز على السؤال حول ولاء الأحزاب السياسية العربية للدولة. وبفعله هذا فإنه يحاول الوصول الى ما يتجاوز قاعدته الروسية الداعمة والحصول على أصوات غير متأثرة من قطاعات أخرى في الهيئة الناخبة.

إستنتاج

إن قضايا الأمن والسلام مغروسة بعمق في الثقافة السياسية الإسرائيلية وستلعب، مرة أخرى، دوراً رئيساً في عملية الإنتخاب هذه. إلا أن الأهمية النسبية للإختلافات الإيديولوجية قد إنحدرت في الحياة السياسية الإسرائيلية. ويعود السبب الى التشكيك بالمواقف الإيديولوجية الثابتة لدى يمين ويسار الطيف. فالتشكيك بأفكار كبيرة في الحياة السياسية الإسرائيلية والإفتقار الى أجندات سياسة واضحة يعني بأن الترويج للشخصيات قد هيمن على الحملة حتى الآن. ووفي حين تتابع الحملة طريقها، قد يجد قادة الأحزاب أن من الصعب عليهم تجنب أن يكونوا أكثر وضوحاً بشأن مواقفهم حول التحديات الديبلوماسية الأساسية لإسرائيل، لكن بالنسبة للوقت الحاضر فإنهم يريدون الفوز بثقة الشعب بخصوص كفاءتهم وقدراتهم كأفراد.

إن الإفتقار الى مياه صافية زرقاء بين الأحزاب حول السياسة سيؤثر أيضاً على تشكيل الحكومة بعد الإنتخاب. فبراغماتية القادة وعدم إستعدادهم لتوضيح مواقف سياسية، سيخلق مرونة أكبر في تشكيل إئتلاف، ما يعني سلسلة واسعة من مركبات الحكومة قد تكون ممكنة ما إن تكون النتائج معروفة. من المرجح أن يكون دور الأحزاب المبنية على أساس فئوي بارزاً دوماً في تشكيل الأعداد لإئتلاف أكثري. بالنتيجة، فإن صفات وسياسات الحكومة الإسرائيلية المقبلة قد لا تكون معروفة الى حين إتمام عملية تشكيل الإئتلاف، أي شيئ حتى شهرين بعد الإنتخابات.

.RESERCH SERVICES GROUP
www.ipileb.com
General Manager : Hadi Kobaysi
Email : H.Kobaysi@gmail.com